وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية
والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢١) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠٠٧/٢/٢٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/١١/٥ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٢٢٥١٢٦,٦٦٢ ج (فقط مليونان ومائتان وخمسة وعشرون ألفًا ومائة وستة وستون جنيهًا وستمائة واثنان وستون مليمًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٩٤١٤٨١,٧٨ ج (فقط تسعمائة وواحد وأربعون ألفًا وأربعمائة واحد وثمانون جنيهًا وثمانية وسبعون قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٢٨٣٦٨٤,٨٨٢ ج (فقط مليون ومائتان وثلاثة وثمانون ألفًا وستمائة وأربعة وثمانون جنيهًا وثمانمائة واثنان وثمانون مليمًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٥٦٢٢١٧٢,٨٠٩ ج (فقط خمسة ملايين وستمائة واثنان وعشرون ألفًا ومائة واثنان وسبعون جنيهًا وثمانمائة وتسعة وخمسون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٧/١١/٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء حمزة البرى